مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 02 (2022)، ص 591-614

دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر (دراسة حالة بلدية مشونش ولاية بسكرة 2020-2021)

The role of local communities in the development of shadow areas in Algeria (study of the municipality of M'chouneche, wilaya of biskra 2020-2021)

إبراهيم مزياني [1]، سرير عبدالله رابح[2]

[1] جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، Meziani.brahim@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، serierabdellah.rabah@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/17 تاريخ القبول: 2022/09/30 تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

تنصـــرف مناطق الظل إلى المناطق والضـــواحي التي تعاني التهميش والعزلة وانعدام مظاهر التنمية على كل الصـــعدة ، وهي مناطق موجودة في الجزائر العميقة وفي المدن الشـــبه الحضـــرية والريفية وهذا ما يتحتم على الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) أخذ زمام المبادرة بجدية من أجل وضـــع برنامج مكثف يهدف إلى تحســـين ظروف المعيشـــة للســـكان في هذه المناطق وتوفير المتطلبات الأســـاســـية للعيش الكريم وفقا لخطط يحدد الأولويات الأســـاســـية لتلك المناطق ، وهذا بتبني ســـياســـة علاجية عاجلة ترتكز على الدعم واتخاذ إجراءات وبرامج ومشـــــاريع مختلفة لتحقيق التنمية المحلية وتكافئ الفرص بين جميع المناطق وتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، ويتم ذلك باتخاذ الجماعات الإقليمية "البلدية "مبادرات محلية لإشـــراك المواطن في رســـم وتنفيذ الســـياســـة العامة على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية وتعزيز رفاهية المجتمع وخاصة في مناطق الظل.

كلمات مفتاحية: التنمية المحلية، مناطق الظل، الجماعات المحلية، البلدية.

Abstract:

The shadow areas turn to the areas and suburbs that suffer from marginalization, isolation and lack of manifestations of development at all levels. These areas exist in deep Algeria and in semi-urban and rural cities, and this is what necessitates the local communities (state and municipality) to take the initiative seriously in order to develop an intensive program aimed at improving The living conditions of the population in these areas and the provision of the basic requirements for a decent living in accordance with plans that define the basic priorities for those areas, and this is by adopting an urgent remedial policy based on support and taking various measures, programs and projects to achieve local development and equal opportunities among all regions and to achieve balance and social justice, and this is done by taking regional groups "Municipality" are local initiatives to involve citizens in drawing up and implementing public policy at the local level to achieve local development and enhance the welfare of society, especially in shadow areas.

Keywords: local development, shadow areas, local communities, municipality.

المؤلف المرسل: إبراهيم مزياني ، **الإيميل**: Meziani.brahim@univ-alger3.dz

مقدمة:

تتولى الجماعات المحلية في الجزائر أنشطة متعددة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية المتوازنة على المستوى المحلي وتحسين المستوى المعيشي للمواطن وتلبية حاجياته الأساسية، وتتجلى هذه المهام في القيام بعدة مشاريع وخدمات على مستوى السكن أو الشغل وتوفير مختلف الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والكهرباء والغاز، والطرق والخدمات الصحية والتعليمية.

الأدوار المسندة للبلدية تقتضي تبني سياسة واضحة ومحددة المعالم تنطلق من المواطن وتعود مخرجاتها عليه وذلك لتقليص حدة معاناته خاصة في مناطق الظل التي تعاني التهميش والعزلة وانعدام مظاهر التنمية على كل الاصعدة وهو ما جلب اهتمام السلطة العليا في البلاد للاهتمام بمناطق الظل والتكفل بانشغالاتها بل أصبحت من الأهداف الأساسية التي يجب تحقيقها وفقا لرزنامة محددة من قبل السلطات العليا التي أولت أهمية بالغة لها، من أجل رفع الغبن وتحقيق مستوى معيشي يضمن الحياة الكريمة للسكان.

انطلاقا من اهتمامات السلطات المركزية وسعيها لتخفيف معاناة المواطنين في مناطق الظل والإجراءات الصادرة في هذا الخصوص دفعنا كباحثين إلى دراسة الموضوع بهدف:

- إلقاء الضوء على مناطق الظل في الجزائر.
- تحديد دور البلدية في تحقيق تنمية محلية على مستوى مناطق الظل.
- توضيح آليات التنمية على مستوى الجماعات المحلية.

والبلدية باعتبارها الهيئة القاعدية الأقرب إلى المواطن وعلى دراية بما يعانيه سكان مناطق الظل فهي ملزمة بإجاد الحلول والآليات والسبل لرفع الغبن ومستوى المعيشة لسكان تلك المناطق والقضاء على المعاناة التي يعيشها المجتمع المحلي، وعليه تطرح الإشكالية التالية :**ما هي الأدوار المنوطة بالبلدية لتحقيق تنمية محلية في ظل مناطق الظل؟**

وتندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الجماعات المحلية؟
- فيما تتمثل مناطق الظل؟

- ما مفهوم التنمية المحلية؟
- كيف جسدت بلدية مشونش التنمية في مناطق الظل التابعة لها خلال سنتي 2020- 2021؟

وللإجابة عن الإشكالية وتفسيرها نضع الفرضية المركزية التالية:

توجد علاقة تفاعلية بين إدارة البلدية وما يخوله لها من قانون وتوجه سياسي وبين المواطنين الواقعين في مناطق الظل لمحاصرة العقبات ومظاهر التهميش التي يعاني منها سكان مناطق الظل في الجزائر بصفة عامة، والجزائر العميقة بصفة خاصة.

لتفسير هذه الفرضية والبرهان عليها اعتمدنا المناهج والمقاربات التالية :

منهجية البحث:

انطلقنا في البحث من الأساليب التشخيصية لما يعانيه سكان مناطق الظل باعتماد أسلوب الملاحظة والمقابلة والمقارنة بين ما يعانيه سكان مناطق الظل وبقية السكان في المدن الحضرية كما اعتمدنا على دراسة حالة (بلدية مشونش) من خلال إجراء تقنية (أداة) المقابلة حسب مقتضيات البحث. واستعننا بالمقاربة القانونية ومقاربة النظم كل ذلك لأجل تفسير القضية العلمية المقترحة للدراسة، والذي حتم تقسيم الدراسة ومناقشتها وفقا للمحاور التالية:

أولا: مفهوم الجماعات المحلية.
ثانيا: مفهوم مناطق الظل.
ثالثا: مفهوم التنمية المحلية.
رابعا: دور البلدية في التغلب على مشاكل مناطق الظل.
خامسا: السند القانوني والمالي لحل مشاكل مناطق الظل.
سادسا: مناطق الظل في بلدية مشونش ولاية بسكرة.

أولا: مفهوم الجماعات المحلية

تعددت تعاريف الجماعات المحلية تبعا لتعدد الزوايا التي ينظر إليها ، فهناك من يطلق عليها مصطلح الإدارة المحلية أو الجماعات الإقليمية وكل هذه المصطلحات تؤدي نفس المعنى والقصد وهو تلك الهيئات

المحلية المنتخبة والمتمثلة في الولاية والبلدية والتي تشكلان الأساس الحقيقي للتسيير اللامركزي على النطاق المحلي.

وتعرف الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية: بأنها أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الإستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية.[1]

وعرفت بأنها تعني نقل بعض السلطات الإدارية من السلطة المركزية إلى هيئة محلية تتولى إدارة الشؤون المحلية.[2]

إذن فالجماعات المحلية يقصد بها تلك الهيئات والإدارات اللامركزية التي يتم انتخاب مجالسها المحلية من قبل المواطنين لتسيير الشؤون المحلية، ويتجسد هذا النوع من التسيير في هيئة البلدية والولاية.

فقد عرفت البلدية وفقا للمادة الأولى من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية كما يلي: البلدية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون. [3]

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن البلدية هي الأكثر تجسيدا للامركزية الإدارية المتمثل في الاستقلالية المالية والتمتع بالشخصية المعنوية التي تجيز لها ممارسة الصلاحيات على المستوى المحلي دون العودة إلى هيئات سلمية أعلى منها.

كما عرفتها المادة الثانية من ذات القانون: "البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية". [4]

ويتضح من هذا التعريف أن البلدية هي الميدان الحقيقي لممارسة الديمقراطية التشاركية لتسيير شؤون المجتمع المحلي، وذلك بإقتراح المشاريع وتقديم الحاجات والمطالب المحلية، ومحاولة إيجاد الحلول الكفيلة لتحقيقها.

فالبلدية هي الهيئة الإدارية الرسمية الأقرب للمواطن وبواسطتها يمارس مهام تسيير شؤونه بنفسه والمساهمة في التنمية المحلية.

ولإبراز دور البلدية كجماعة محلية في التنمية البلدية يجدر بنا التطرق إلى أهم مهامها في هذا المجال.

إن الهيئات اللامركزية تم إقرارها كمحرك رئيسي وشريك للدولة في بلورة البرنامج التنموي المحلي لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتيجة منطقية لما عرفته الإدارة المحلية الجزائرية من تطور منذ الاستقلال في سعيها المتواصل من أجل إحقاق تنمية محلية شاملة وفعالة خاصة على مستوى البلديات.[5]

وبالتطرق إلى اختصاصات المجلس الشعبي البلدي في سياسات التنمية المحلية تتمثل بالخصوص في موافاة السلطات المركزية بمختلف الاقتراحات خاصة برنامج نفقات التجهيز المحلي الذي يسمح بإنجاز مختلف الأنشطة كالتزود بالمياه الصالحة للشرب وتطهيرها وبناء السكنات الريفية، وتنمية الاقتصاد الريفي سيما في مجال استصلاح الأراضي الفلاحية وتربية المواشي.

يتحدد دور البلدية في مجال التنمية المحلية على ثلاث مستويات:

1. على مستوى سياسات التهيئة العمرانية والتجهيز:

وتتضمن بالخصوص ما يلي:[6]

- إعداد المخطط البلدي للتنمية، القصير والمتوسط وطويل المدى.
- الموافقة القبلية على إنشاء أي مشروع في تراب البلدية بإمكانه أن يحتوي مخاطر تضر البيئة.
- المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار ذات القيمة التاريخية.
- حماية الطابع الجمالي العمراني.
- حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء أثناء إقامة المشاريع السكنية والصناعية في تراب البلدية.

تولت البلدية هذه الاختصاصات في مجال التعمير وذلك لحماية النسيج العمراني والمحافظة على العقار والاستغلال الأمثل له ما يتيح لها مستقبلا برمجة مشاريع استثمارية في البلدية.

2. على مستوى السياسات الاجتماعية:

للبلدية دور كبير في المجال الاجتماعي وخاصة الصحة والتعليم والسكن والثقافة والسياحة، ففي ميدان الصحة والتعليم تتمثل في:

- إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي والسهر على صيانتها.
- توفير النقل المدرسي وخاصة في المناطق النائية والمعزولة.

وهذا ما أشارت إليه المادة: 122 من القانون 11/ 10 المؤرخ في 22 جوان 2011. [7]

أما في مجال الصحة فالبلدية مكلفة بالمحافظة على الصحة العمومية ومراقبة النظافة العمومية من خلال إنشاء مكتب بلدية خاص بالوقاية والنظافة تكمن مهمته في:

- مراقبة عملية توزيع المياه الصالحة للشرب وكذا صرف المياه القذرة والنفايات الجامدة.
- مكافحة ناقلات الأمراض المعدية.
- نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- مكافحة التلوث وحماية البيئة.

أما في مجال سياسات السكن حيث تم الإشارة إلى هذه الصلاحيات في المواد من 113 إلى 120 من قانون البلدية 10/11، وتتمثل في وضع آليات وتقاليد تدفع الى ثقافة عقارية عمومية وهي:

- تشجيع تأسيس الجمعيات السكانية والأحياء من أجل القيام بعمليات حماية العقارات أو الأحياء السكنية والسعي لتجديدها.
- تسهيل عمل أصحاب المبادرات والمساعدة على ترقية برنامج السكن والمشاركة فيها.

وبخصوص السياسات الثقافية والسياحية: يخول للبلدية اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي من شأنها دفع وترقية الثقافة على مستوى البلدية والعمل على صيانة المراكز الثقافية، إلى جانب تشجيع وتوسيع القدرات السياحية والرياضية والترفيهية، ومن خلال صيانة الهياكل الرياضية وبعث حركة الجمعيات الرياضية والشبانية وتخصيص إعتمادات مالية لإعانتهم في الميزانية البلدية.

3. اختصاص البلدية على مستوى السياسات الاقتصادية:

من أجل النهوض بالتنمية المحلية ينبغي الاهتمام بالجانب الاقتصادي المحلي من أجل توفير المداخيل للبلدية وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المحلي، فالاستثمار المحلي يعد المحرك الرئيسي لكل الفعاليات الاقتصادية.

والمقصود بالاستثمار المحلي هو الاستثمار الذي يكون للجماعات المحلية دور بارز فيه من أي جانب كان، وهو الاستثمار الذي يرتبط بإقليمها الجغرافي أو يخضع لسلطتها وينعكس عليها بالفائدة المادية والمعنوية وعلى المستثمر وعلى الدولة بشكل عام. [8]

فالاستثمار المحلي يشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي من خلال قيام البلدية بكل مبادرة تعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم في المجال السياحي وانشاء مؤسسات عامة ذات طابع صناعي أو تجاري، سواء في مجال الصناعات التقليدية أو الحديثة وتوفير الدعم الكامل للاستثمارات التي تدخل ضمن ملكيتها قصد زيادة وتنويع مداخيلها المالية، ودعم الاستثمارات التابعة للخواص عن طريق تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمر الخاص وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار.

بالإضافة إلى إضفاء نوع من الشراكة بين القطاع العام والخاص لتشجيع الاستثمار المحلي لدعم خزينة البلدية، وإشراك المجتمع المدني في تعزيز الاستثمارات المحلية.

ثانيا: مفهوم مناطق الظل:

لقد استحدث مصطلح مناطق الظل في الجزائر منذ خطاب السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في لقاء الحكومة مع الولاة وذلك يوم 16 فيفري 2020، ومن خلال هذا الخطاب يمكن أن نحصر تعريف مناطق الظل بأنها تلك المناطق التي تعاني العزلة والبعد والتهميش والمعاناة والمفتقرة لأدنى شروط الحياة الكريمة التي يتطلبها الإنسان المعاصر في أبسط الظروف والأحوال.

وباستقراء مراسلة والي ولاية بسكرة والموجهة لرؤساء البلديات والتي توضح المعنى الحقيقي المقصود من مناطق الظل والتي عرفتها كما يلي" مناطق الظل هي التي تكون خارج الأحياء السكنية والنسيج العمراني وتفتقر إلى شروط الحياة الرئيسية.[9]

تعني هذه التعريفات لمناطق الظل أنها تلك المناطق التي يتواجد بها سكان وتفتقر للظروف والإمكانيات اللازمة للعيش بسب بعدها وعزلتها عند المحيط العمراني الحضري، ومن بين هذه الحاجات الضرورية انعدام السكن اللائق والماء الصالح للشرب والكهرباء...إلخ.

إن مناطق الظل تمتاز بصعوبة نطاقها الجغرافي فإما مناطق جبلية أو صحراوية أو مناطق هامشية على الحدود الوطنية أو الحدود بين الولايات داخل التراب الوطني، هذه المناطق تعاني كل مظاهر البؤس والتهميش والقهر بسبب غياب أبسط ظروف الحياة الطبيعية .

وتجدر الإشارة إلى أن في المفهوم الواسع لمناطق الظل لا يقتصر على المناطق البعيدة عن المدن والمناطق الحضرية فحسب، بل هناك معاناة كبيرة لسكان ضواحي المدن الكبرى يعيشون حالة مزرية من الفقر المستدام وغياب المرافق الضرورية، حيث تنعدم مقومات الحياة الأساسية كالسكن والمياه والكهرباء والمدارس والطرق.

وكنموذج لمناطق الظل في الجزائر نجد الأرياف الجزائرية التي كانت ومنذ عهد الاستعمار تعاني التهميش والغبن، مما جعل الدولة الجزائرية المستقلة منذ بداية عهدها إلى إيلاء أهمية قصوى للريف وهو ما اصطلح عليه بالتنمية الريفية والذي يكون أشبه حاليا بتنمية مناطق الظل رغم توسع مدلول هذا المصطلح كما أشرنا سابقا أنه يمتد إلى ضواحي المدن الكبرى.

فقد أخذ الريف قسطا كبيرا من الاهتمام وخاصة إبان تبني النظام الاشتراكي، حيث عرف حركة تنموية مقبولة إلى حد بعيد وذلك بتجسيد مشاريع تنموية في المناطق الريفية في شكل تعاونيات فلاحية، وربط هذه المناطق بالكهرباء وشق الطرقات وبناء مدارس ابتدائية في عدة أرياف أثرها باق لحد الآن، بالإضافة إلى الدعم المادي والمعنوي المقدم لسكان هذه المناطق بناء على توجيهات النظام الاشتراكي المبني على الملكية الجماعية والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري.

إلا أن التحول أو التخلي عن النظام الاشتراكي أدى إلى التراجع التنموي في هذه المناطق وخاصة في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وذلك لعدة أسباب وخاصة الأسباب الأمنية التي عرفتها الجزائر مما أدى إلى نزوح ريفي نحو المدن، والذي أثر سلبا على مردود هذه المناطق الريفية وخاصة المجال الفلاحي، وأصبحت معظم القرى والأرياف خالية من السكان ومن الحركة السياحية التي شهدتها هذه المناطق سواء سياحة داخلية أو خارجية.

كل هذه العوامل والأسباب ساهمت وبشكل كبير في تدهور الأوضاع في المناطق الريفية والمعزولة كما أوجدت مناطق تفتقر لأدنى ضروريات الحياة بسبب إنشاء تجمعات سكانية فوضوية بمحاذات المدن الكبرى وهذا كله ما اصطلح عليه مناطق الظل بالمفهوم الواسع والتي تقتضي الاهتمام بتنميتها وتحسين ظروف الحياة فيها.

ثالثا: مفهوم التنمية المحلية:

تعد عملية التنمية من المهام المشتركة بين الدولة والمواطن وهذا بإشراك المواطن في عملية الصياغة وصناعة وتنفيذ السياسة العامة على المستوى المحلي وعبر الجماعات المحلية اللامركزية.

فتعرف التنمية: أنها تغيير يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساسي، في العملية المجتمعية الواعية نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وتكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتيا وتؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد.[10]

وتعرف كذلك على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية وإقتصادية، إجتماعية يتحقق بموجبها أغلبية أفراد المجتمع من الحياة الكريمة. [11]

هذان التعريفان لهما وجهة نظر اقتصادية محضة متمثلة في ربط التنمية بالزيادة في الإنتاج والدخل في المجتمع.

وهناك نظرة تستهدف تنمية العلاقات الاجتماعية السياسية التي توفر الاحتياجات الأساسية للفرد وكذا ضمان المشاركة في صنع التنمية وتوجيهها لصالح المجتمع المحلي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في جميع أنواع التنمية. [12]

ويمكن تقديم تعريف إجرائي للتنمية المحلية والمتمثل في: أنها تلك البرامج والمشاريع والخدمات التي تقوم بها الجماعات الإقليمية المحلية، والمتمثلة في البلدية والولاية بمشاركة المواطن المحلي في رسم السياسة التنموية المحلية، بهدف تحسين المستوى المعيشي وتلبية الحاجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على المستوى المحلي.

تعددت النظريات والمقاربات حول التنمية المستدامة بالإضافة لوجهات النظر من طرف الهيئات والمؤسسات الدولية وخاصة وجهة نظر البنك العالمي، حيث قدم فكرة الإطار الشامل للتنمية فحسب رئيس البنك الدولي هي أن تجارب التنمية سابقا تؤكد أن النمو الاقتصادي يحدث على حساب التنمية الاجتماعية، وأن اعتبارات التوازن المالي واستقرار الاقتصاد الكلي تتم دون الأخذ بالاعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية .

ويؤكد البنك أن العلانية والشفافية والمشاركة من متطلبات تحقيق للتنمية، وامتلاك الدولة لرؤية طويلة المدى للتنمية وبلورتها في إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الجانب الهيكلي والاجتماعي والبشري، وهذا هو الإطار الشامل للتنمية الذي يروج له البنك الدولي.

وترتبط التنمية المحلية ارتباطا وثيقا بالجماعات المحلية والتي يتوجب إشراكها في صنع السياسات العامة قصد بلوغ الأهداف التنموية المسطرة في برامج الدولة إستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي.

فمن ركائز التنمية المحلية لضمان تحقيق البرامج التنموية نجد:

– المشاركة الشعبية وهي إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج والمشاريع بما فيها مشروعات الخدمات التي تستلزم التكامل داخل المجتمع وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد خدمات مكررة أو نوع من التضاد والتناقض في تقديم هذه الخدمات .[13]

بالإضافة إلى ركيزة الاسراع إلى الوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع، وهذا يضفي نوعا من الثقة في فاعلية برامج التنمية الاجتماعية المحلية بين المسؤول والمجتمع، وذلك تحقيقا لأهداف التنمية المحلية والمتمثلة أساسا في :

–تحسين الظروف المعيشية لساكنة مناطق الظل.

–تعزيز انتاجية المجتمع وخاصة المجتمع الريفي.

–تلبية إحتياجات المجتمع من بنية تحتية وخدمات ضرورية.

–تحسين مستوى الأداء بين أفراد المجتمع والتناسب مع المعايير المحلية والعالمية.

– السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والرقي بالمجتمع المحلي.

رابعا: دور البلدية في التغلب على مشاكل مناطق الظل.

ترتبط التنمية المحلية بالهيئات أو الجماعات الإقليمية المحلية باعتبارها المتكفل الأبرز في تحقيق هذا الهدف على المستوى المحلي، خاصة مع بروز مطالب واحتياجات محلية متعددة ومتنوعة ناهيك عن تسليط الضوء على مناطق الظل من قبل السلطات العليا للبلاد، مما يفرض تسخير جميع الإمكانيات من أجل إيجاد توازن بين مختلف المناطق وتوفير شروط العيش الكريم في هذه المناطق المتسمة بالعزلة والفقر والبؤس.

تعد مناطق الظل في الجزائر التحدي الحقيقي الأبرز حاليا فقد تم تسجيل ما يقارب 13587 منطقة ظل على المستوى الوطني حسب المستشار المكلف بمناطق الظل، وإحصاء 120 ألف منزل في مناطق الظل تنعدم فيه التغطية الكهربائية وهذا خلال سنة 2020 .[14]

فقد أضحى التوجه الحكومي الجديد للدولة الجزائرية المتمثل في الاعتناء بمناطق الظل التي تعاني العزلة والفقر وانعدام أدنى شروط الحياة الكريمة، وهذا من خلال الكلمات التي ألقاها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون أثناء لقاء الحكومة بالولاة يومي 17/16 فيفري 2020 مستحضرا مشاهد المعاناة الحقيقية لسكان مناطق الظل عبر فيديو مدته 35 دقيقة.[15]

لقد أبرز هذا الخطاب الصادر من أعلى جهة رسمية في الدولة المعاناة والمأساة الحقيقية التي يعيشها سكان المناطق النائية والمعزولة والبعيدة كما تم وصفها، حيث تتجلى المعاناة في إنعدام المتطلبات الضرورية،

مثل الكهرباء والغاز والماء الصالح للشرب وشبكات المياه الصرف الصحي وإنعدام الطرقات اللائقة، إضافة إلى ضعف الخدمات الاجتماعية مثل الخدمات الصحية والتموين الغذائي وإنعدامه في عدة مناطق، مما أدى إلى سوء التغذية وإنتشار الأمراض كالتفويد والملاريا التي أصبحت من الأمراض غير مقبولة في الدول المتقدمة، ناهيك عن ظاهرة التسرب المدرسي الناتج عن بعد المؤسسات التربوية عن هذه المناطق مما يؤدي إلى عودة الأمية وإستفحالها .[16]

فالتنمية المحلية في الجزائر لم ترقى إلى الهدف المنشود في عدة مناطق بسبب ضعف الجهات المسيرة للسياسات العامة في الدولة منذ بدايات بناء الدولة المستقلة، وهذا يعود إلى طبيعة النظام المنتهج وحصر السياسة العامة والتنمية وفقا لمنظور إيديولوجي مبني على الشمولية وإنعدام التخطيط الممركز الجيد الذي لا يقصي الهيئات المحلية التي تعد الحلقة الحقيقة الأبرز في بلورت السياسات التنموية بمختلف أهدافها وتوجهاتها، بل معظم هذه البرامج والمشاريع والسياسات تسن من قبل هيئات رسمية تفتقر إلى المعطيات والمؤشرات والمعايير التي من خلالها يمكن رسم وبناء سياسة عامة تحقق قدرا واسعا من التنمية المحلية وصولا إلى تنمية شاملة ومتوازنة، ومنه يتجلى في مخططها الهدف الحقيقي للتنمية وهو الإستدامة والديمومة وهو الهدف الأساسي للتنمية .

وتبرز هنا البلدية كفاعل مهم وهيئة ذات دور محوري في التغلب على مشاكل ومعانات مناطق الظل وإيجاد حلول لها تتلائم وطبيعة كل منطقة.

فالبلدية ومن خلال امتلاكها لمقومات وعوامل تساعدها على حصر مشاكل مناطق الظل باعتبارها الهيئة الأقرب إلى سكان هذه المناطق، فقد استطاعت البلدية في كثير من الأحيان إلى تحقيق أهدافها المنشودة في التنمية المحلية.

فبمجرد الإعلان عن إلزامية إعطاء الأهمية لمناطق الظل بادرت جميع البلديات إلى إحصاء دقيق لكل مناطق الظل والاحتياجات الخاصة بساكنيها وهذا في ظرف وجيز جدا تنفيذا لتعليمات السلطات العليا للدولة، وقامت كذلك بإدراج مدونة تتضمن أهم المشاريع الاستعجالية التي تتطلبها هذه المناطق.

وبتطبيق هذه التوجيهات والتوصيات ومعايير استخلاص النقائص والاحتياجات التي تعاني منها المناطق المحرومة والتي يمكن تصنيفها كمناطق ظل.

– بدرجة أولى المناطق غير مزودة بالمياه الصالحة للشرب، غير المربوطة بشبكة الكهرباء، غير المزودة بالغاز الطبيعي، غير متوفرة على شبكة الصرف الصحي والمنعدمة لوسائل النقل العمومي والمراكز الصحية والطرقات أو التي تتوفر على طرق مهترئة بالإضافة إلى غياب الأمن والسكينة العمومية.

–وبدرجة أقل المناطق التي لا يتوفر بها الإطعام المدرسي، التدفئة المدرسية، اكتظاظ الأقسام ،ملعب جواري، خطر طبيعي (واد ،إنجراف ...). [17]

فقد استطاعت عدة بلديات في مختلف أنحاء البلاد من تحقيق تنمية محلية ترقى إلى تنمية مستدامة وما تحمله من أبعاد مختلفة، من خلال تحقيق أهداف عملية واقعية مجسدة على أرض الواقع استفاد منها المواطن بشكل مباشر، فقد تم إيجاد حل لجميع مشاكل الإطعام المدرسي والتدفئة المدرسية على مستوى جميع مناطق القطر الوطني، وتنفيذ جميع المشاريع التنموية ذات البنية التحتية والتي تعتبر عاملا هاما في استقرار سكان مناطق الظل ومزاولة نشاطهم الحرفي والفلاحي والخاص بكل منطقة.

إن التركيز على العمليات والمشاريع التي لها الأثر المباشر على حياة سكان مناطق الظل أدى إلى ظهور وتبيان آثار عملية واقعية للتنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل بالجزائر، من خلال تجسيد الآثار الإيجابية التالية: [18]

– جعل مناطق الظل أكثر جاذبية للسكان مما يحد من النزوح الريفي نحو المدن، والاستقرار في هذه المناطق وتطويرها.

– إن تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل من قبل الهيئات المحلية ومسايرتها لهذه المناطق سوف يؤدي إلى تحقيق الهجرة العكسية للسكان، حيث يتم نزوح السكان من المدن إلى الأرياف ،وبالتالي تحقيق العدالة في التنمية.

– إن إنشاء مراكز وتجمعات ريفية بمناطق الظل سيخفف الضغط على المدن خاصة الكبرى التي تعرف اكتظاظ سكاني.

–جعل مناطق الظل في حالة للتنمية أكثر ديناميكية وحركية في العملية الإقتصادية عموما وفي الاستثمار الريفي والمنزلي خصوصا.

-إحداث تجمعات ونقاط اجتماعية واقتصادية جديدة على مستوى مناطق الظل وتفعيل مساهمتها في التنمية المحلية.

- القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وحتى في ممارسة الحياة السياسية.

وبفعل السياسة المحلية المنتهجة من قبل الهيئات المحلية (البلديات) تم إيجاد حلول لعدة مشاكل كان يعاني منها سكان مناطق الظل التي أصبحت اليوم تتوفر على جميع الظروف المعيشية التي تتوفر عليها المناطق الحضرية.

خامسا: السند القانوني والمالي لحل مشاكل مناطق الظل

من أهم عوامل نجاح أي سياسة عامة بفروعها المختلفة، سواء كانت إقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو اجتماعية يستلزم إستنادها لمعيار ومبدأ التخطيط.

يعني أن هناك إرتباطا وثيقا بين التخطيط ووضع السياسة العامة الذي يوجب على المخططين فهم قرارات السياسة العامة التي يحاول التخطيط تنفيذها من خلال هذه الخطط الموضوعية. [19]

ومن أهم المطالب الأساسية التي يتوجب تحقيقها في مناطق الظل نجد المطالب الإجتماعية والتنموية في جميع المجالات.

ومن هنا نجد أن الهيئات العليا في البلاد والهيئات المحلية والإقليمية بادرت وبشكل متوازي وسريع إلى تفعيل جميع الأطر القانونية وتسخير جميع الموارد المالية من أجل النهوض التنموي بمناطق الظل، فقد تم تسليط الضوء على هذه المناطق بفضل تسريح جميع البرامج التنموية من مختلف القطاعات والمخططات المختلفة وميزانيات الولايات والبلديات للإهتمام الخاص، حيث رصدت جميع البلديات في ميزانياتها الإضافية لسنة 2020 أغلفة مالية معتبرة لغرض حل بعض المعاناة والمشاكل التي تسود المناطق التي تعاني التهميش والبؤس ناهيك عن تفعيل البرامج القطاعية والمخطط البلدي للتنمية لسنة 2021 والذي حمل في طياته أهم الحلول التنموية لهذه المناطق بما فيها الجانب الاجتماعي والإقتصادي والثقافي إلى غير ذلك.

فالسياسة الاجتماعية في الجزائر كانت من ضمن أهم السياسات التي تولي لها الدولة أهمية بالغة رغم عدم فاعليتها بشكل كبير، إلا أنها يمكن أن نطلق عليها صفة الدولة الاجتماعية بالنظر إلى المبادرات والدعم والمساعدات سواء المباشرة وغير المباشرة المقدمة للمواطن، مثل مجانية التعليم في جميع الأطوار والمراحل،

وسياسة السكن خاصة السكن الاجتماعي الإيجاري والسكن الريفي ودعم المواد الأساسية سواء المتعلقة بالمواد الغذائية، أو الكهرباء والغاز في المناطق الجنوبية.

فقد ساهمت السياسة العامة التنموية والإجتماعية في الجزائر إلى القضاء على عدة من المسائل الاجتماعية والتي تعتبر عائقا للمجتمع والمواطن على حد سواء، مثل التمويلات الاجتماعية الحكومية التي تندرج تقليديا في إطار النفقات على الضمان الاجتماعي والصحة والتعليم والبرامج الاجتماعية المختلفة، والتي تعد نفقات موجهة للاستهلاك الاجتماعي ولا تأتي بأي مردودية ولا أي قيمة إستثمارية.[20]

فضلا عند المنح والإعانات النقدية الموجهة للفئات المعوزة وذات الدخل الضعيف، مثل منحة التضامن وسياسة تشغيل الشباب والإدماج المهني المنتهجة من طرف الدولة، حيث كان القصد من هذه السياسة هو دعم الجانب الاجتماعي للطبقة الهشة في المجتمع.

وتعتبر المشاريع والبرامج التنموية الواردة في المخططات البلدية للتنمية والمشاريع القطاعية وبرامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي من أهم المطالب والحاجات الأساسية التي يتطلبها السكان، حيث تمس هذه المشاريع البعد الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الرفاهية للمجتمع.

وكمثال لهذه البرامج في السنوات الماضية نجد برنامج توطيد النمو الاقتصادي الوارد في المخطط الخماسي الثاني 2014/2010 فقد خصصت الدولة غلافا ماليا كبيرا والمقدر بحوالي 21.214.000 مليار دينار والذي يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني، وإستكمال جهود التنمية الشاملة وذلك بالسياسات التالية :

- ترقية الاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار. [21]
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل قدرات الأفراد[22] .

- الحد من البطالة وإيجاد 03 ملايين منصب شغل موزعين بين القطاع الخاص والعام مشتملة القطاع الاقتصادي والوظيف العمومي منها مليون ونصف مليون منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل[23].

والمتمعن لهذه المجهودات التي تقدمها الدولة وتولي لها أهمية بالنظر إلى سعة الإنفاق والمشاريع الضخمة المنجزة إلا أنها تبقى غير كافية وغير عادلة في كثير من المناطق والأحيان بسبب عدم إعتمادها على التوازن

في جميع إتجاهاته، سواء من حيث المدن الكبرى والمدن الصغرى، وكذا الجهات المختلفة وبين القرى والمدن مما أدى إلى إتساع الهوة خاصة بين المناطق الحضارية والريفية مما نتج عنه مناطق أصطلح عليها بمناطق الظل.

لقد تم تحديد مناطق الظل بشكل دقيق من طرف الدولة وخصصت لها مبالغ مالية ضخمة موجهة لتنمية هذه المناطق والمرتكزة أساسا على توفير سبل الحياة الكريمة والتي أساسها الربط بالكهرباء والماء وتوفير وسائل النقل للتلاميذ وفك العزلة عن طريق شق الطرقات والمسالك.

وأكدت نهلة خداش مديرة الدراسات بوزارة الداخلية والتنمية العمرانية في تصريح للإذاعة الجزائرية أن الدولة أعدت برنامج وطنيا لضمان إيصال الكهرباء تدريجيا لهذه المناطق بالاعتماد على الطاقة الشمسية، وضمن هذا السياق أشارت إلى أنه تم خلال سنة 2020 إيصال أكثر من 74 مدرسة و 1080 منزل بالكهرباء بمناطق الظل، كما تم إنجاز 188 عمود كهربائي لضمان الإنارة العمومية .

كما أكد مستشار رئيس الجمهورية إبراهيم مراد للإذاعة الجزائرية أنه تم تخصص 480 مليار دينار كتكلفة كلية للمشاريع المسجلة في مناطق الظل المحصاة خلال 2020، كما أكد على إنجاز 06 آلاف مشروع و 3916 مشروع قيد الانجاز .[24]

وأقر إبراهيم مراد مستشار رئيس الجمهورية لجريدة الخبر أنه تم انجاز 1323كم من الطرقات الجديدة وإعادة تأهيل 2800كم وتم انجاز 2700كم من الشبكات القديمة وهو ما يسمح بربط 173 ألف منزل من المناطق النائية، وقد تم إحصاء 8 ملايين نسمة يقطن منطقة الظل في مختلف جهات الوطن.

وقد إمتزجت العمليات والمشاريع والمساعدات والإعانات التي إستفاد منها سكان مناطق الظل بتداعيات وباء كورونا المستجد الذي خلف عدة آثار سلبية في المجتمع بصفة عامة، وبالأخص على سكان مناطق الظل .[25]

حيث أدت الاجراءات الناتجة عن هذا الوباء والمتمثلة في الحجر الصحي إلى تفاقم معاناة قاطني هذه المناطق باعتبار أن أغلبهم يعتمد على الرعي والفلاحة والأعمال اليومية في كسب قوت اليوم، ومن هذه الآثار غلق الأسواق وإنعدام فرص العمل إلى غير ذلك.

إن السياسة التنموية المعتمدة والموجهة لمناطق الظل تسعى الدولة من ورائها إلى توفير الظروف والعوامل الأساسية في هذه المناطق، ويتجلى ذلك في المشاريع التنموية المختلفة المجسدة في أرض الواقع، حيث صرح

السيد إبراهيم مراد وسيط الجمهورية المستشار السابق لدى رئاسة الجمهورية المكلف بمناطق الظل، أنه تم إستلام 11208 مشروع من أصل 24126 رصد لها غلاف مالي فاق 323 مليار دينار ووضعها حيز الإستغلال إستفادت منه المناطق المعزولة والنائية والمهمشة في سنة 2021، كما أكد أن السياسة العامة للدولة تهدف إلى جعل المواطن ينخرط في مسار تنمية البلاد عن طريق مرافقته ودعمه وتذليل الصعاب التي تواجهه خاصة بمناطق الظل.[26]

سادسا: مناطق الظل في بلدية مشونش ولاية بسكرة:

1. بطاقة تعريفية عن بلدية مشونش:

تعتبر بلدية مشونش من أقدم البلديات تم إنشائها سنة 1958، تقع على بعد 28 كم عن مقر ولاية بسكرة، تتربع على مساحة تقدر بـ 504.40 كم2 يحدها من:

الشمال: إقليم ولاية باتنة.

الجنوب: بلدية سيدي عقبة وعين ناقة ولاية بسكرة.

الشرق: بلدية مزيرعة ولاية بسكرة.

الغرب: بلدية البرانيس وشتمة ولاية بسكرة.

يقدر عدد السكان حسب إحصاء سنة 2008 بـ 10132 نسمة، ووفقا للمؤشرات الأخيرة لسنة 2021 يقدر بحوالي 14000 نسمة.

تتميز بطابعها الفلاحي والسياحي والجبلي، حيث تتوفر على واحات للنخيل وفلاحة موسمية، وقد تم تصنيف ثلاث مناطق ضمن إقليمها كمناطق ظل وهي منطقة النولية، علب غانيم وبانيان. [27]

2. إسهامات السياسة التنموية في مناطق الظل لبلدية مشونش:

من خلال المقابلة التي تم إجرائها مع السيد الأمين العام لبلدية مشونش والمتمحورة حول دور بلدية مشونش في تنمية مناطق الظل على مستوى إقليم البلدية .[28]

فقد صرح أن البلدية ومنذ الإعلان عن دعم مناطق الظل وإلزامية الاعتناء بها ورفع الغبن عن سكان هذه المناطق، قامت مصالح البلدية بعملية واسعة وبمشاركة القطاعات المختلفة لمصالح الدولة كقطاع الموارد

المائية والأشغال العمومية والسكن والبناء والتعمير والتجهيزات العمومية، وتحت إشراف الوصاية المتمثلة في الدائرة ومشاركة فعليات المجتمع المدني والمواطنين بإحصاء جل النقائص والحاجات التي تتطلبها هذه المناطق وتم تقديمها للمصالح الوصية المخولة بتسجيل هذه العمليات والمطالب، فقد تم تسجيل برامج وإعانات ومشاريع تخص هذه المناطق والمتمثلة أساسا فيما يلي:

–المشاريع التنموية:

فقد تم تسجيل وإنجاز عدة مشاريع منذ مارس 2020 إلى غاية 2021/05/10، وبرامج تنموية تمس الجانب اليومي للمواطن ومساعدات مادية لصالح ساكني مناطق الظل ببلدية مشونش وخاصة مع ظروف تطور وباء كورونا الذي زاد من حدة تأزم الوضع بسبب البطالة وقلة فرص العمل، فقد تم تسجيل في إطار المخطط البلدي للتنمية(PCD) لسنة 2020 06 مشاريع و05 مشاريع سنة 2021 في قطاع الموارد المائية تخص المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وفي قطاع الأشغال العمومية فتم برمجة 04 مشاريع سنة 2020 و05 مشاريع سنة 2021، أما قطاع البناء والتعمير والتجهيزات العمومية فإستفاد من 06 مشاريع سنة 2020 ومشروع واحد سنة 2021 وهي في غالبيتها تكفلت بعملية الانارة العمومية للشوارع، بالإضافة إلى بعض المشاريع الصغيرة والتي تم التكفل بها عن طريق ميزانية البلدية لسنتي 2020و2021، وكذا الاعانات المقدمة من طرف الولاية والتي تكفلت بعمليات صيانة المدارس الابتدائية، و في إطار البرنامج القطاعي للدولة فقد برمجة 04 مشاريع تخص قطاع الاشغال العمومية ومشروع واحد في قطاع التعمير وهي موجه لتهيئة الشوارع والأحياء، والجدول الآتي يوضح حجم الإعتمادات المخصصة لكل قطاع :

جدول رقم (01): يوضح المشاريع والعمليات الموجهة لمناطق الظل.

القطاع المستفيد	حجم الاعتماد المالي المخصص	عدد السكان المستفدين
– الموارد المائية وتشمل: المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والمناقب	48.975.000.00 دج	2000 نسمة.
– الأشغال العمومية وتشمل:	295.108.830.00 دج	7000 نسمة.

الطرق وفك العزلة والمسالك		
– البناء والتعمير وتشمل: الإنارة العمومية والتهيئة الحضرية	12.000.000.00 دج	1200 نسمة.
– السكن ويتمثل في: السكن الريفي	160.000.000.00 دج	إستفادة 160 عائلة من سكانات ريفية سنة 2021.
– الطاقة ويشمل: الكهرباء والغاز	1.334.400.00 دج	40 عائلة في الوسط غير الحضري

المصدر: من انجاز الباحثين اعتمادا على معطيات قدمها الأمين العام لبلدية مشونش.

هذه العمليات والمشاريع تم تسجيلها في عدة برامج منها المخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية وميزانية البلدية، وصندوق التضامن والضمان للجمعات المحلية وإعانات الولاية، وتعتبر معظم هذه المشاريع منجزة ومنتهية الأشغال ومستلمة وتم الاستفادة المباشرة منها من طرف سكان مناطق الظل.

– العمليات التضامنية والمساعدات الاجتماعية:

تمثل هذه العمليات الداعم المادي للعائلات المعوزة وضعيفة الدخل بسبب عدم توفر مناصب الشغل سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص.

وتشمل هذه المساعدات والمنح المقدمة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي التابعة لوزارة التضامن، والمنح المدرسية المخصصة للتلاميذ المعوزين، والإعانة الموجهة بمناسبة شهر رمضان، والتعويضات الموجهة للحرفيين والتجار والناتجة عن إجراءات وقيود الحجر الصحي الناتج عن وباء كوفيد 19 .

الجدول رقم (2): يوضح المساعدات والعمليات التضامنية المقدمة خلال سنة 2021/2020.

نوع المساعدة	عدد المستفدين	قيمة المساعدة
– المنحة الجزافية للتضامن	418	3000.00 دج للفرد شهريا
– الشبكة الاجتماعية	47	5000.00 دج للفرد شهريا
– منحة بمناسبة شهر رمضان	750 عائلة 2020 619 عائلة 2021	10 000.00دج لكل عائلة في شهر رمضان
– المنحة المدرسية	700 تلميذ سنة 2020 1200 تلميذ سنة 2021	5000.00 دج لكل تلميذ معوز
– المحفظة المدرسية	580 تلميذ سنة 2020 700 تلميذ سنة 2021	2000.00 دج قيمة المحفظة لكل تلميذ معوز
– إعانة للحرفين المتضررين من إجراءات الحجر الصحي بسبب وباء كورونا كوفيد 19.	76 حرفي لسنة 2020.	30 000.00 دج للحرفي خلال03 أشهر.

المصدر: من انجاز الباحثين اعتمادا على معطيات قدمها الأمين العام لبلدية مشونش.

وتبقى هذه المساعدات المالية المقدمة للسكان ورغم بساطتها وعدم تغطيتها لجميع الحاجات الأساسية للعائلات الفقيرة صلة ربط وتعاطف وتضامن من قبل الهيئات الرسمية، سواء المركزية أو اللامركزية والمجتمع المحلي وخاصة سكان مناطق الظل.

3. معوقات التنمية وتحدياتها في بلدية مشونش :

لقد واجهت بلدية مشونش عدة مشاكل وعراقيل في سبيل تحقيق التنمية محليا مما يستلزم عليها إيجاد حلول ومخارج لتجاوزها، وذلك بتبني خطط وبرامج تنموية تضعها كتحدي لبلوغ التنمية.

أ- معوقات التنمية في بلدية مشونش:

رغم الانجازات وتحقيق عدة أهداف تنموية في بلدية مشونش خلال سنتي 2020-2021 والتي ساهمت في رفع الغبن عن المجتمع المحلي وبالأخص قاطني مناطق الظل، إلا أن البلدية تواجه بعض العوائق والمشاكل تحول بينها وبين الأهداف التنموية المنشودة ومن بين هذه المعوقات ما يلي:[29]

- عدم إعطاء البلدية استقلالية أكبر في التخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية وهذا ينطبق على كل البلديات على المستوى الوطني، لأن البلدية هي أقدر الهيئات على فهم احتياجات السكان التنموية.

- الصراعات الداخلية في المجلس الشعبي البلدي من حين لآخر مما يعطل تنفيذ السياسة التنموية، وذلك بعدم المصادقة على المداولات وتأخير اجتماعات المجلس المنتخب، بالإضافة إلى تدخل المنتخبين في صلاحيات الموظفين مما ينتج عنه صراع وتعطيل في معالجة الملفات.

- محدودية الموارد المالية وضعف المداخيل والعجز من حيث التحصيل الناتج عن التهرب الضريبي وعدم اهتمام بعض المواطنين بتسديد مستحقات الإيجار وحقوق استهلاك الماء.

- ازدياد الأعباء الناجمة عن زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية.

- ضعف المشاركة الشعبية للأفراد في إطار الديموقراطية التشاركية بسبب غياب روح التعاون والتضامن وانتشار ظاهرة اللامبالاة والاهمال ونقص الوعي الإجتماعي والسياسي لدى الأفراد.

- انعدام الوعاء العقاري الخاص بالبلدية، مما يحد من إنجاز المشاريع المستقبلية المتعلقة بالسكن والمنشآت الخدماتية التربوية والصحية.

ب – تحديات التنمية في بلدية مشونش:

لقد بذلت بلدية مشونش مجهودات كبيرة وفقا لما تملكه من امكانيات مادية والاعانات المقدمة من طرف الدولة من أجل توفير جميع الاحتياجات الضرورية لسكان مناطق الظل وخاصة في فترة 2020-

2021 المتزامنة مع إطلاق السلطات العليا في الدولة لبرنامج خاص بمناطق الظل، إلا أن هذه المجهودات والانجازات لم تكن كافية في تغطية جميع الضروريات والمتطلبات التي يتوخاها المجتمع المحلي، ولهذا فإن البلدية تواجه تحديات وتسعى إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها:[30]

- السعي إلى تعزيز مداخيلها المحلية الآتية من إيجار أملاكها، ومداخيل إستهلاك المياه الصالحة للشرب أو الموجهة للسقي الفلاحي وذلك من خلال تثمين الممتلكات ومراجعة أسعار الإيجار والاستهلاك.

- إيجاد آلية محلية لجلب مستثمرين وخاصة في القطاع الفلاحي والسياحي.

- فتح الطرق الجبلية الرابطة بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة شرقا وبين بلدية مشونش وبلدية تكوت التابعة لولاية باتنة من الجهة الشمالية، لما لهذه الطرق من أهمية بالغة في الاستثمار في الجانب الفلاحي وكذا إنعاش السياحة الجبلية في النطقة.

- تزويد المناطق الفلاحية في المنطقة بالطاقة الكهربائية وخاصة في منطقة علب غنيم ومنطقة النولية، حيث تعتبرهذه المناطق أقطاب فلاحية بإمتياز.

- توفير المواد المائية وبالأخص في واحات مشونش التي تعتمد في الاساس على مياه الوادي الأبيض والذي أصبح حاليا في حالة جفاف.

خاتمة:

إن التنمية المحلية تقتضي إسهام جميع الفواعل سواء الرسمية وغير الرسمية، فهي لا تتوقف على الهيئات الرسمية المحلية فقط بل لابد من إشراك المجتمع المدني والمواطن ولا يتم ذلك إلا بإيجاد مجالس محلية منتخبة كفئة تكون مهامها تسليط الضوء على كل جوانب الحياة وطبيعة المشاكل والنقائص الإجتماعية وخاصة في المناطق النائية والمعزولة التي يعاني سكانها أزمات البطالة والسكن وإنعدام كل الحاجات الضرورية.

وعليه فالكل ملزم بالقيام بدوره سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني لأن التنمية بكل أنواعها وأبعادها المختلفة عمل تشاركي وجماعي بين مختلف الفاعلين بدءا برسم هذه السياسة التنموية ومتابعتها إلى غاية تنفيذها وتجسيدها في الواقع.

التنمية لا تأتى إلا بالاعتناء بالعنصر البشري والذي يعتبر المحور الأساسي في التنمية المحلية مع الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية طبقا لشروط التنمية المستدامة التي تهدف إلى الإعتناء بالحاضر والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

وبناء على ما سبق نقدم توصيات وإقتراحات نرى أنها كفيلة إلى حد بعيد في تحسين الظروف المعيشية اليومية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن على جميع المستويات لغرض تحقيق تنمية محلية شاملة ومستديمة في مناطق الظل.

وتتمثل هذه التوصيات فيمل يلي :

- بناء سياسة تنموية وإجتماعية ذات بعد وطني تنبثق من معطيات وإحصائيات ومعلومات دقيقة عن كل منطقة.

- دراسة الحاجات والمطالب الضرورية لسكان مناطق الظل وترتيب الأولويات.

- إشراك المجتمع المدني والمواطن والقطاع الإقتصادي الخاص في رسم السياسة العامة المحلية باعتبارها الفواعل الأدرى بمعانات السكان .

- إستغلال الموارد الطبيعية والكفاءات البشرية المحلية وتوظيفها في التنمية المحلية وفتح المجال للجميع من أجل المساهمة في التنمية .

- إعطاء الدور الحقيقي للمجالس المحلية البلدية المنتخبة بناء على مبادئ اللامركزية في التسيير من أجل فتح باب الإبداع والمبادرة المحلية، لأن الشعور بالرقابة والوصاية على المجالس المنتخبة يجبرها على تطبيق التعليمات والتوصيات ويمنعها من إتخاذ القرار المناسب في أوانه.

- وضع سياسة عامة محلية حسب خصوصيات وطبيعة كل منطقة وفقا للموارد المتاحة لها ودعمها وتتبع نتائجها.

- إعداد بطاقية وطنية إحصائية لمناطق الظل وتصنيفها وترتيبها حسب معايير إجتماعية وإقتصادية.

– الإهتمام بالجانب الفلاحي والسياحي ودعمه بمناطق الظل بإعتبار أن هذه المناطق تمتاز عادة بالطابع الفلاحي والجبلي.

التهميش:

1 يسين ربوح، محاضرات في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2016 ، ص 2.

2 علي شنطاوي، الإدارة المحلية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2007)، ص 20.

3 القانون رقم 10/11 المؤرخ في:22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادرة في 03 جويلية 2011.

4 القانون رقم 10/11 المؤرخ في:22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادرة في 03 جويلية 2011.

5 جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص 97.

6 المرجع نفسه، ص 102.

7 القانون رقم 10/11 المؤرخ في:22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادرة في 03 جويلية 2011.

8 عزه بوعيسسي، محمد بلعسل، "تعزيز دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي في الجزائر كآلية لإصلاح الجماعات المحلية على ضوء الـ 10/11"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06، العدد 2، (2021)، ص 104.

9 ارسال والي ولاية بسكرة، مناطق الظل، رقم 442، 2021/04/11.

10 عمار عوايدي، "علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية"، مجلة الإدارة، المجلد 6، العدد 2، (1996)، ص 17.

11 وليد الحيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، (عمان: دار جليس الزمان، 2008)، ص03.

12 محمد مزاري، "إشكالية التمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية"، رسالة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013، ص28.

13 السبتي وسيلة، التمويل المحلي والتنمية المحلية – صندوق الزكاة والوقف ،(عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع)، 2018، ص57 .

14 الإذاعة الجزائرية، إبراهيم مراد المجهود المتواصل لرفع الغبن على سكان مناطق الظل إلى غاية تحقيق التنمية، 2021/05/24.

15 موسى بن فردي، مناطق الظل التوجه الحكومي الجديد، الحوار.

16 محمد سي بشير، مناطق الظل في الجزائر، النجاح والفشل العرب الجديد، 2021/02/10.

17 وردة حدوش ، سامي بسة، "ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الإستعجالي الخاص بمناطق الظل"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05 ، العدد الخاص 01 ، (2021) ، ص 12.

18 صابر بن معتوق ، "قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الإقتصادي (2020- 2024)" ، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05 ، العدد الخاص 01، (2021) ، ص 293.

19 السيد حافظ، دربة السياسة الاجتماعية، اتجاهات مستقبلية في ظل العولمة، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2011)، ص203.

20 بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، "واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد13، ص345.

21 المرجع نفسه، ص356.

22 المرجع نفسه، ص356.

23 لامية مشكوك، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على التشغيل والبطالة (2001- 2014)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 10 سنة 2018، ص 627.

24 إبراهيم مراد، الانطلاق في المشاريع الموجهة لمناطق الظل في 2020، الاذاعة الجزائرية تم الإطلاع عليه يوم: 2021/06/11 ، أنظر: https//www radio al gerie.dz/news/as/article/2201222/204292

25 آخر الارقام عن مناطق الظل https//www. Alkhabar.com/press/article :183875/16

26 أمينة داودي، إبراهيم مراد إستلام أزيد من 11 ألف مشروع لتنمية مناطق الظل، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/07/14 أنظر: https//www ennahar online.com

27 تقرير حول بلدية مشونش مؤرخ في 2021/03/21.

28 مقابلة مع السيد الأمين العام لبلدية مشونش يوم:2021/05/30 على الساعة 10:00 بمكتب الأمين العام للبلدية.

29 مقابلة مع الامين العام، مرجع سابق.

30 نفس المرجع